يتعرض الخليج العربي لخطر متزايد نابع من تدفق اليد العاملة الاجنبية بغزارة على هذه المنطقة الغنية بثرواتها المالية الشحيحة في عدد سكانها .

وبالاضافة الى مزاحمة اليد العاملة المحلية ، تخلق اليد العاملة الاجنبية ، مشكلات اجتماعية وسياسية ، تحاول الدوائر الحاكمة هناك الاستفادة منها لضرب الحركة العمالية الناشئة ، واجهاض مكاسبها .

وفيما يلي نص دراسة موجزة قامت بها اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين ، يلقي الضوء على هجرة اليد العاملة الى امارات الخليج ، وعلاقة الانظمة هناك بهذه المسالة .

اللجنة التأسيسية لاتحاد عمّال البحرين تلقي المزيد من الاضواء على دورّ سياسة التهجير في تخريبُ الحركة العماليةّ في البحرين

الشركات الاجنبية دول داخل الدولة ولا تسري عليها قوانين العمل المحلية

الدولة تستجمع العامل الاجنبي ، وتحارب العامل المحلي ، وتضايق العامل العراقي

تتميز البحرين عن امارات الخليج العربي الاخرى بالكثافة السكانية قياسا الى الامارات الاخرى منذ فترة طويلة حيث يشتغل السكان في الزراعة وصيد اللؤلؤ قبل اكتشاف النفط .

وعندما حصلت الشركات الاميركية على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين في نهاية العشرينات من هذا القرن ، وجدت اعدادا كبيرة من الايدي العاملة المتلهفة الى تقديم قوة عملها في ميدان النفط بدلا من الغوص لاستخراج اللؤلؤ والزراعة التي تلبي بالكاد ضرورات الحياة .

هذا الواقع قد فرض على شركة النفط ان تستخدم العمال المحليين للاعمال غير الفنية ، وتبقيهم في اوضاعهم دون اي تدريب قد يؤهلهم لحتلال مواقع قيادية في الشركة . تلك المواقع التي ظلت حكرا على الفنيين الانكليز والاميركان والاوروبيين بشكل عام .

الاضطرار الى الهجرة

وشهدت البحرين اول اضراب عمالي عام ١٩٣٨ عندما طالب العمال بزيادة اجورهم وتحسين ظروف العمل فكان غالبية العمال يشتغلون في الشركة بواسطة المقاول ويحصلون على عشر آنات للعامل (قرابة نصف ليرة سورية) لليوم الواحد ، بينما تدفع الشركة خمس روبيات (قرابة ٤ ليرات سورية) وكان هذا الامر مؤشرا خطيرا امام الشركة والمقاولين المحليين المرتبطين معها ، فقد اكتشفت الشركة ان العمال المحليين يشكلون بتماسكهم خطرا كبيرا يجب التصدي له وتفتيته .

ولذا سارت سياسة الشركة ضمن خطين :

الاول :

تسريح العناصر العمالية النشطة ، وتوجيه التهم اليها بأنها تحرب اقتصاد البلاد وتريد ان تعرقل مشاريع الشركه في تطوير استخراج النفط .

الثاني :

جلب عمال اجانب من ايران والهند وباكستان بالدرجة الاساسية والاستفادة من ادعاءات ايران بالبحرين انذاك لتعميق الاحقاد الشوفينيه بين العمال المحليين والعمال الاجانب وخاصه الايرانيين .

وفي الوقت نفسه ، كان توجه الشركه هو عدم جلب عمال عرب يمكن ان يتفاعلوا مع العمال العرب المحليين ويضاعفوا من السخط الطبقي على الشركة ومخططاتها التعسفية .

وكانت شركة نفط البحرين الاميركية (بابكو) حكومة لا يطالها اي قانون في البلاد وكان الامير يسعى الى ارضاء مدراء الشركة ولا يعصى لهم امرا ، خاصة وان السلطة الحقيقية كانت في ايدي الانكليز عبر المعتمد البريطاني والمستشار « بلغريف » ، مما جعلها طليقة اليد في اتخاذ اية اجراءات ضد العمال .

وقد اضطر الكثير من العمال البحرنيين الى مغادرة البلاد عندما لاحت في الافق في بداية الاربعينات تباشير اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية من المملكة السعودية والامارات الاخرى ، حيث اسهموا في مد انابيب النفط (التابلاين) وايضا في الاضرابات والتحركات العمالية التي شهدتها المنطقة الشرقية من المملكة في بداية الخمسينات .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، برزت المطالبة العمالية على رأس المطالب الوطنية الديمقراطية العادلة ، سواء حق تشكيل نقابات عمالية او حق المواطن في العمل وحماية حقوق العمال المحليين ، وبات الصراع الوطني في احد وجوهه صراعا ضد الاحتكار النفطي واساليبه البشعة ، وشكلت الحركة العمالية ذراعا ضاربا في يد الحركة الوطنية في الخمسينات ، وقامت سلسلة من الاضرابات الناجحة التي ، جعلت السلطة تتراجع عن بعض مواقفها وتستجيب لمطالب الحركة الوطنية .

برامج التسريح الجماعي

وعندما وجهت السلطة ضرباتها للحركة الوطنية اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م فتحت شركة بابكو ملف العمال النشيطين وقامت بعملية تسريح واسعة النطاق ، ووضعت برنامجا منذ ١٩٦١ م لتسريح اكثر من ١٥٠٠ عامل بحراني وتقليل العمال بشكل عام والاعتماد على سياسة الاتمتة .

وفي عام ١٩٦٥ م قامت الشركة باكبر حملة للتسريحات شملت قرابة ٤٠٠ عامل مما فجر الوضع الشعبي ، وجعل البلاد تعيش في انتفاضة شعبية ضد الوجود البريطاني وسياسة التسريح الكيفي التي تسير عليها الشركة ، وكان لهذه الانتفاضة اثرها في اجبار الحكومة والشركة على اعادة عدد من العمال ، ووضع مشاريع جديدة لمواجهة الحركة العمالية .

في عام ١٩٦٨ م اعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها على الانسحاب من منطقة الخليج وتدفقت الشركات الاجنبية على البحرين ضمن المخطط الجديد للامبريالية واستخدمت الشركات الاساليب التالية ضد العمال :

١ ـ قامت شركة بابكو باعارة شركة المنيوم البحرين (البا) عددا كبيرا من عمالها بدعوى حاجة الشركة الجديدة الى العمال ، وبعد استكمال الانشاءات قامت شركة البا بالتخلص من هؤلاء العمال .

٢ ـ فتح باب الهجرة الاجنبية الواسعة وتشجيع المقاولين على فتح مكاتب لهم لاستيراد المزيد من الايدي العاملة التي تركزت انذاك في الهنود والباكستانيين .

٣ ـ تشغيل الغالبية الساحقة من العمال من خلال المقاولين ، وهذا يجعل الشركة في وضع مريح فهي ليست ملتزمة باي شي تجاه العامل ، وتستطيع تغييره ـ بالطلب لدى المقاول ـ عندما تجده مشاغبا وهذا يعني ايضا قدرة المقاول على تسريح العمال الذين لا يلبون سياسة الاستسلام المذلة التي يمارسها المقاولون .

وتمارس الحكومة سياسة الانفتاح الكلية وعدم تقييد الشركات الاجنبية « خوفا من ان تهرب من البلاد » ولذا فانها تقف باستمرار الى جانب هذه الشركات والمقاولين كما ان السياسة الرسمية للبلاد في ظل الاحتلال البريطاني وفي ظل «الاستقلال» هي الوقوف في وجه الايدي العاملة العربية ووضع القيود الكثيرة امام طلبات الدخول لاي مواطن عربي بحيث لا يتواجد الا اعداد قليلة جدا من العمال العمانيين واليمنيين والذين يخضعون لاجراءات امن مشددة واغراءات لابعادهم عن اية علاقة مع اخوانهم العمال المحليين .

وهذه السياسة البشعة التي تمارسها الحكومة هي ترجمة حقيقية لتوجهات القسم الخاص (المخابرات) الذي يشرف عليه الانكليز بشكل اساسي ، والذي يرى في كل عنصر عربي جرثومة خطرة تهدد امنه وسيطرته . وهذه الحقيقة التي نجدها في البحرين لا نجد لها شبيها في اي دولة خليجية اخرى .

ازدياد جشع المقاولين

ومنذ ١٩٧٤ م حيث ارتفعت عائدات النفط في المنطقة ، وتزايد تدفق الاحتكارات الاجنبية ، تزايدت الحاجة الى الايدي العاملة ، مما فتح ابوابا جديدة للمقاولين وكبار المسؤولين للاثراء من وراء جلب الايدي العاملة الاجنبية .

ان الشركات المستوردة للايدي العاملة الاجنبية تجلب بضاعتها من الاسواق الرخيصة من الهند وباكستان وجنوب شرق اسيا بالدرجة الاساسية متعاونة مع عدد من الشركات المتخصصة هناك لتجميع هذه الكتل البشرية وتكبيلها بعدد من الاتفاقيات التي تتضمن حصة هذه الشركات في بلاد المشأ والسوق . وتحصل هذه الشركات على نسبة مئوية عالية تصل احيانا الى ٣٠ بالمئة من الراتب الذي يحصل عليه العامل المستورد .

ان الشركات العاملة في البحرين لاستيراد الايدي العاملة تنسق عملها مع الاحتكارات الاساسية في البلاد (بابكو ـ البا ـ الحوض الجاف ـ الخ ...) بالاضافة الى الدوائر الحكومية (الكهرباء ـ الاشغال ـ الميناء ...) لمعرفة احتياجاتها من هذه البضاعة ويتعاون كبار المسؤولين في وزارة العمل مع هؤلاء المقاولين ـ مقابل حصة لهم على عمولة جيدة ـ حيث يتفقون مع شركه التصدير على الجهة التي سيتم استيراد العمال منها ، اخذين بعين الاعتبار الارباح التي سيحصلون عليها من عملية الاستيراد والارباح التي سيجنونها من وراء احتياجات العمال الاجانب (السكن ، الخدمات ، الاجراءات الاداريه الضرورية) .

ان الغالبية الساحقة من العمال الاجانب يأتون الى البحرين بموجب عقود مع المقاولين الذين جلبوهم للبلاد ، وفي هذه العقود نصوص واضحة حول مدة الاقامة في البلاد والتي لا تتعدى في اغلب الاحيان سنتين ، ويقوم المقاول بابتزاز بشع للعمال عندما يريدون الاستمرار في العمل ، حيث يطلبون منهم المزيد من العمولة والا سيعيدونهم مرة اخرى الى بلادهم ، ولا يجد العامل الاجنبي بدا من التسليم لهذا المقاول بمواصلة بيع قوة عملهم بشروط اسوأ من السابق ولكنها بالنسبة للعامل الاجنبي افضل من شروط العمل التي يحصل عليها في بلاده .

ولا يكتفي المقاولون بجلب العمال الاجانب والاحتفاظ بهم فانهم خوفا من ان يهربوا الى بلدان الخليج الاخرى ، يضعونهم في مجمعات سكنية بشكل قسري لتتم مراقبتهم وحصرهم واستنزاف قوة عملهم ، وابعادهم عن الاحتكاك بالعمال المحليين .

ومنذ عام ١٩٧٥ م مارست الحكومة والمقاولين سياسة جديدة ، فقد اعتمدت على جلب العمال من كوريا الجنوبية ، ومن جنوب شرق اسيا بشكل عام ، وذلك من خلال العقود التي وضعتها الدوائر الحكومية مع هذه البلدان ومن خلال الشركات التي تنتمي الى هذه البلدان والتي اعطيت صلاحية استيراد كل شيء من الخارج « من المسمار وحتى العامل » حسب المثل المحلي .

فشركة هوندا الكورية الجنوبية التي حصلت على مناقصة بناء الحوض الجاف لم تشغل في اعمالها اي عامل محلي او عربي ، بل كان كل العمال من كوريا الجنوبية وعندما استكملت انشاءات الحوض الجاف في نهاية عام ١٩٧٧ م توجهت للحصول على مقاولات جديدة في البلاد معتمدة ذات السياسة السابقة ، مما اثار نقمة العمال والتجار وكافة الفئات المحلية ، ولم يقبل بذلك سوى حفنة صغيرة من كبار المسؤولين الذين يحصلون على عمولات كبيرة مقابل سكوتهم بل ومشاركتهم في هذا المخطط . وتكمن خطورة هذا المخطط في التلميحات الاميركية المتعددة باحتلال منابع النفط بالاعتماد على القوى الاميركية او على قوى يستطيع الاميركان تجنيدها لهذه الغاية .

ومن المؤسف بل والمخجل ان يكون ابرز المشاريع العربية الكبيرة في الوطن العربي كمشروع الحوض الجاف الذي اقامته منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ـ اوبيك ـ يشهد مثل هذه المخططات الاجرامية بحق عمالنا دون ان تحرك ايا من الدول العربية النفطية ساكنا ، بل ودون ان يكون هذا المشروع منطلقا لدمج العمال العرب مع بعضهم في هذه المشاريع الهامة ، ومجالا لتدريبهم على صيانة وصناعة السفن ، بل تركت الامور للشركات الاجنبية امثال اسرى وهوندا وغيرهما ... ولم يقتصر الامر على عدم جلب عمال عرب من الدول النفطية والدول العربية التي لديها فائض كبير من الايدي العاملة .

زيف اسطورة البحرنه !

ومنذ سنتين تتحدث الحكومة عن نيتها على بحرنة الاعمال والدوائر في البلاد ولكنها تسير باتجاه معاكس تماما . فقد اعلن وزير العمل البحراني بمجلة المسيرة البحرانية ١٥ يونيو ١٩٧٨ ان عدد العمال في البحرين قد وصل الى ١١٢ الف عامل وان ٦٥ بالمئة منهم اجانب . ويضيف بأن نسبة العمال الباكستانيين والهنود تصل الى ٥٠ بالمئة وان سبب وجود هؤلاء العمال هو ازدياد السكان هناك وقلة الطلب عليهم وبالتالي رخص تكاليف تشغيلهم هنا ، تستقطب المشروعات الانشائية معظم الايدي العاملة وبالذات الوافدة .

وفي الوقت الذي تستورد الشركات ـ باشراف وزارة العمل ـ العمال الاجانب وتسمح للعديد من الشركات بجلب كل العمال (مقاولة مغلقة) لتنفيذ المشاريع التي تحصل عليها ، فان سياسة التطفيش والتسريح تمارس على العمال المحليين بدرجة كبيرة مما يضطرهم للسفر الى الامارات الاخرى والمملكة السعودية .

وخلال السنوات الماضية حرصت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين على شرح خطورة هذه السياسة البشعة على مستقبل الحركة العمالية واعتبرت ان جلب العمال الاجانب يتم من اجل تفتيت الحركة العمالية وتخريبها بالاضافة الى كونه بالاساس يستهدف زيادة ارباح المقاولين والشركات ، ولكن هذه السياسة قد اخذت ابعادا خطيرة جديدة على ضوء توجهات الاميركان الجديدة وتصريحاتهم باحتلال منابع النفط ، فقد اشارت وكالات الانباء الى ان احدى الشركات الاميركية للاستثمارات ستقوم بجلب ١٢ الف عامل اميركي للعمل في منطقة الخليج تحت دعوى تنفيذ مشروعات انشائية وانمائية .

وامام هذه الاخطار القومية الكبيرة على مستقبل الحدود الشرقية للوطن العربي والاخطار الامبريالية التي تهدد الثروة النفطية ، فان السياسة التي تسير عليها حكومة البحرين تشكل خيانة كبرى للمصالح القومية ويتطلب الامر الوقوف امامها ، ودراستها بعمق وفضح النهج التي تسير عليه واجبارها على اتباع سياسة لا تلحق الضرر بالمصالح القومية الكبرى .

ان سياسة حكومة البحرين تجد مقاومة من العمال المحليين الذين لا يكتفون بشجب استيراد العمال الاجانب وتشغيلهم في ظروف سيئه للغايه ، ولكنها ايضا تمارس سياسة صائبة في التعامل مع العمال الاجانب والدفاع عن حقوقهم والوقوف ضد سياسة الاضطهاد البشعة التي تمارس بحقهم .

اللجنة التأسيسية تحدد موقفها من الهجرة

ان اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين ترى ان من واجب الحركة العمالية العربية ان تتدارس الاوضاع العمالية في البحرين وتخرج بالتوصيات التالية : ـ

١ ـ التشغيل الكلي للعمال المحليين وتدريبهم ليتسلموا مهمات تتناسب وكفاءتهم المهدورة حاليا والسماح للعمال بتشكيل نقابات واتحادات عمالية تضع على عاتقها فضح اية سياسة مخربة تتبعها السلطة .

٢ ـ الاولوية للعامل العربي ـ في حالة عدم تواجد عمال محليين ـ والغاء كافة القيود والتشريعات التي تسنها الدوائر الحاكمة هناك في وجه العمال العرب ومساواتهم الكلية مع العمال المحليين .

٣ ـ تنظيم استيراد العمال الاجانب عند الضرورة من خلال اجهزة متخصصة تشارك فيها التنظيمات العمالية ، المحلية ، وبحيث لا يستورد العمال الذين قد تستخدمهم الامبريالية الامريكية ضد طموحات شعب المنطقة وحقوقه المشروعة .

■